مجلة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الرباط

جامعة محمد الخامس

العدد الثالث عشر

النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب

[نموذج من حوض دادس]

محمد آيت حمزة
كلية الآداب ــ الرباط

مقدمــة :

يعتبر النظام السقوي التقليدي من المواضيع التي لم تركز عليها بعد الدراسات الخاصة بالتهيئة، رغم الانتشار الواسع لهذا النمط داخل الاودية الجبلية والواحات، والمجال الذي خصصنا له هذا البحث يقع في حوض دادس على السفح الجنوبي للأطلس الكبير الكلسي (رسم 1) وهو مجال يتميز بشدة التضرس حيث تصل أعلى قممه 4071 م عند قمة أغيل أمكُون. كما تنفتح المنطقة من الناحية المناخية على المؤثرات الصحراوية الجافة حيث لايتجاوز معدل الامطار في محطة قلعة مكُونة 150 ملم. وقد نتج عن ذلك قلة المياه السطحية، اذا استثنينا أسيف أمكُون الذي يعرف معدل صبيبه انتظاما نسبيا يصل حوالي 4,3 م³/ث. أما السكان فقد وقع تمركزهم حول هذا النهر بكثافات زراعية عالية وصلت إلى 2800 نسمة/كلم² سنة 1982، هذا التمركز حول الانهار نتج عنه تشتت كبير للملكية حيث اصبح 86% من الملاكين تقل مساحة أراضيهم عن 0,5 هكتار.

وهكذا فرضت قساوة الوسط ضرورة استعمال تقنيات زراعية متناهية الدقة، فكان التحكم في مياه السقي وتوزيعها من العناصر التي استأثرت منذ القدم باهتمام السكان وكونت نسيجا خاصا للبنية التاريخية لدى عشائر هذه المنطقة. والنموذج الذي نتناوله نتوخى منه ابراز التفاعل الموجود بين تقنيات التحكم واستغلال مياه السقي وعناصر المنظومة المجالية الاخرى خاصة منها البشرية انطلاقا من المجال ومن وثائق محلية بالغة الاهمية.

رقم (1)

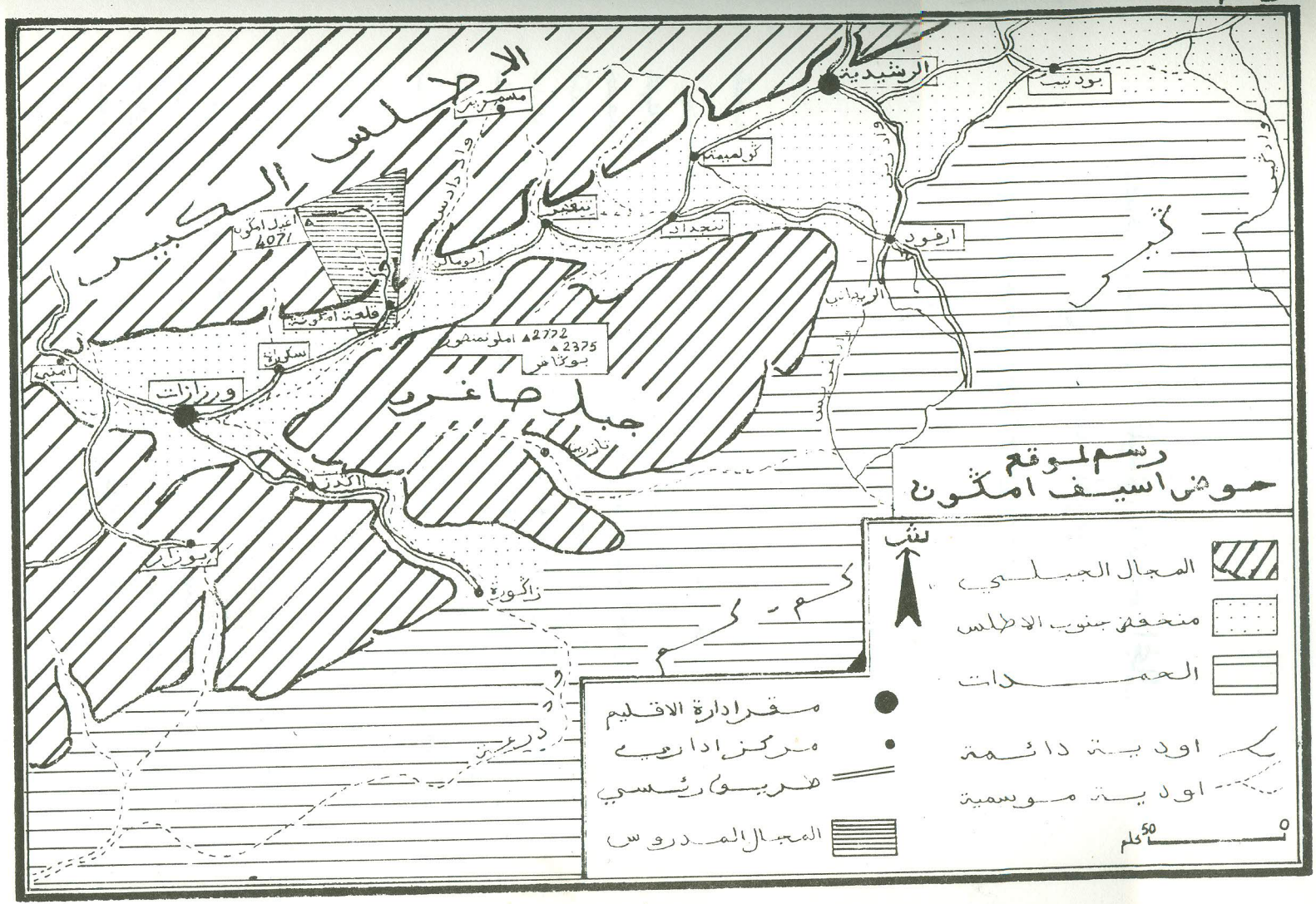
الأطلس الكبير
جبل صاغرو
كثبان
الرشيدية
بودنيب
مسمرير
كولميمة
تنجداد
ارفود
الريصاني
تازارين
اعبدامكون
4071
قلعة امكونة
2772
املون صغور
2375
بوكاس
سكورة
ورزازات
امسي
الدر
تنوزولين
زاكورة
درعة
رسم لموقع
حوض اسيف امكون
شمال
المجال الجبلي
منخفض جنوب الاطلس
الحمادات
اودية دائمة
اودية موسمية
مقر ادارة الاقليم
مركز اداري
طريق رئيسي
المجال المدروس
0
50 كلم

(رسم 1)

1 ــ أساليب التحكم في المياه واستغلالها.

ترتبط زراعة الواحات والاودية الجبلية اساسا بالموارد المائية السطحية التي تستغل عن طريق السواقي، ويتم ذلك بتحريف جزء أو مجموع مياه نهر معين نحو قنوات تحملها إلى الحقول. ونظرا لما يتطلبه استصلاح هذه القنوات والسواقي من تقنيات، وما يحتاج إليه من مجهودات تتجاوز امكانيات الفرد الواحد، فان ذلك يستدعي تعاون الجماعة ويجعل من الساقية أهم عنصر يحمل على التحام الجماعة أو تشتيتها.

إن الحديث عن أساليب التحكم في المياه في إطار هذا النظام يقتضي استعراض العناصر المكونة لشبكة السقي التقليدية والتركيز على أكثر هذه العناصر أهمية وهي : سدود التحريف ثم شبكة السواقي.

1.1 ــ تقنية تحريف المياه عن طريق أُكوكّ.

يتم تحريف المياه بواسطة أُكوكّ وهو سد تقليدي بني بمواد هشة تتكون من أغصان الاشجار المتواجدة على مقربة من الانهار كالطرفاء والسوحر والغار والقصب، وتثقل بأحجار كبيرة، تضاف إليها الحشائش والحصى لسد الفجوات، فيتمكن السد من جمع المياه ورفع مستوى الصبيب الذي ينحرف نحو الساقية، وفي نفس الوقت يسمح بتسرب الفائض وازالة السد بسهولة ابان الفياضانات دون حصول اضرار بالسواقي. ان التقنية وان كانت ايجابية من هذه الناحية فان السكان يضطرون معها إلى إعادة بناء السد بعد كل فيضان. وهي عملية صعبة وتتطلب تجنيد كل افراد العشيرة البالغين، وهو ما يطلق عليه في العرف «حد الصايم».

يطرح موضع هذه السدود مشاكل جدّ عسيرة على المستوى التقني والبشري، خصوصا عندما تكون مياه الانهار قليلة أو عندما يكون تعمق مجاريها مفرطا، على أن المشكل يزداد حدة عندما توجد المساحات المسقية لجماعة أو جماعات بشرية عند نفس خط الارتفاع على ضفتي النهر، حيث تحاول كل جماعة بناء سدها في العالية بالنسبة لسد المجموعة الثانية، وبالتالي الفوز بصبيب مائي أكبر من صبيب الاخرين، أو بكل الصبيب اذا كان النهر في حالة شح. ان مثل هذه الوضعية تنتهي عادة بنشوب مشاجرات تتجدد كل سنة بعدما تحطم الفيضانات تلك السدود، وذلك لان مواضع السدود لها علاقة بقوة نسبة انحدار الساقية وبأهمية صبيبها، وبالتالي بأهمية الاراضي التي يمكن أن يغطيها السقي. لذا غالبا ما يلجأ السكان إلى وضع سدود متتالية على النهر بنوع من التناوب : واحد على الضفة اليمنى من النهر يليه آخر على الضفة اليسرى تفصلهما مسافة

تصل إلى بضع مئات من الامتار. وحسب الاستاذ باسكون (1) ان هذه المسافة تزداد اتساعا من العالية نحو السافلة، لكن نظريته هذه قد لاتنطبق الا على مناطق الدير عند مخرج الاودية من الجبال، بينما تبت لنا في الميدان ان هذه المسافة تختلف حسب الامكانات الترابية القابلة للزراعة، وحسب وجود أو عدم وجود موضع صالح لبناء السد. ان هذا التناوب لسدود السواقي على ضفتي النهر يعطي التدرج الاولي للسواقي واهميتها من أعالي النهر نحو اسافله. ومعناه مبدئيا ان أطول السواقي وأهمها صبيبا أو أكبرها أهمية من حيث المساحات التي تغطيها هي التي توجد في عالية النهر، الا ان هذا التدرج المبدئي ليس هو الملاحظ دائما. اذ نجد أن أعالي الحوض واجزاء من وسطه تتكون طبغرافيا من أودية عميقة وضيقة وسفوح شديدة الانحدار بحيث لاتسمح بتوسع الأراضي المسقية رغم أهمية صيب الأنهار، وإن السواقي في هذا النطاق غالبا ما تكون صغيرة تتناسب مع ضيق المساحات المزروعة والتي لاتتجاوز قيعان الاودية. ولانه لاغاية ترجى من وراء الاهتمام بحجم الساقية مادامت المساحات المسقية محدودة. على أن السواقي تصبح ذات أهمية كلما اتجهنا نحو السافلة سواء من حيث صبيبها أو ابعادها أو المساحات التي تغطيها.

2.1 ــ السواقي وابعادها

ان اهمية الساقية كقناة للجريان تحمل المياه نحو الحقول، رهين بكمية المياه التي تستطيع ان تزود بها تلك الحقول، وبالتالي بأهمية المساحات المسقية. وقد اهتدى السكان إلى علاقة ابعاد الساقية بمقدوراتها السقوية، فعملوا على تمديدها على مسافات تصل احيانا إلى بضع كيلومترات.

الساقية اذن تخترق اراضي دواوير متعددة مما يستدعي أن تكون العلاقات تعاضدية وجيدة بين سكان تلك الدواوير، أو أن يشتري سكان دوار السافلة حق مرور الساقية في أراضي دواوير العالية، أو ان يتنازل سكان دواوير العالية عن الاراضي التي تقطعها الساقية مقابل كمية من الماء، هذا مالم تكن لسكان دواوير السافلة سلطة روحية أو دنيوية أقوى من سلطة دواوير العالية لان ذلك ينوب عن أي تعويض.

وعليه فان شق الساقية يستوجب اذن وجود اتفاق مسبق بين الاطراف المعنية لأن

---

(1) P. Pascon, 1970 Théorie générale de la distribution des eaux et l'occupation des terres dans le Haouz de Marrakech, R.G.M. n° 18 p. 3 - 19.

سكان دواوير السافلة يوجدون دائما تحت رحمة العالية، فالساقية وسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي، مما استدعى خلال الازمنة الماضية وجود تحالفات «ولفوف» قصد الحفاظ على التوازن. وبذلك تصبح الساقية العنصر الاقتصادي الاكثر اهمية والاكثر تحكما في العلاقات بين الدواوير. وتاريخ المنطقة لايخلو من أمثلة استعملت فيها الساقية كوسيلة ضغط حربية ادت إلى استسلام دوار أو ترحيله أو تغيير «لفه»، ونسوق في مايلي امثلة لتوضيح نماذج من هذه العلاقات.

في النطاق الأوسط من الحوض على أسيف نايت حمد (رسم 2) نجد دواوير أمَسْكَار أمَجْكَال وأمَسْكَار أمْزْدار وأمَجْكَاكَـ وأَلَمْدُون بالتوالي من العالية نحو السافلة. الدوار الأول والثاني يوجدان داخل أودية عمية وضيقة لا يتجاوز اتساع قعرها بضعة أمتار بينما يوجد دواري أمَجْكَاكَـ وأَلَمْدُونْ في منطقة تنفرج فيها التضاريس ويظهر فيها مجال قابل للاستغلال في الفترات التي تتوفر فيها مياه السقي والتي تعتبر قليلة جدا خصوصا ايام الصيف. وبما أن السواقي مشتركة بين الدوارين الاخيرين ويتم استغلالها بينهما بالتناوب فقد دبت صراعات حولها ادت إلى انشطار الدوارين. فدوار أَلَمْدُون انقسم إلى ثلاثة فروع، اثنان منها استقرا في عالية دوار أمجكاكَـ والثالث ظل في السافلة ـــ الدوار الام ـــ، ورواسب هذا الانشطار لازالت متجسمة في الالتحام الموجود بين الفروع الثلاث والترابط الحاصل بين أفراد اسرها بل وفي كون الدواوير الثلاثة تخضع اداريا لسلطة مقدم واحد يؤخذ دائما من الدوار الام. ولايمكن ان يفسر انقسام دوار أَلَمْدُون هذا الا بالرغبة في ممارسة الضغط على الدوار «العدو» : أمجكاكَـ. وكرد فعل من هذا الاخير انفصل عنه فرع واستقر بين دواري أمَسْكار أمَجْكَال وأمَسْكار أمْزْدار للحد من قوتهما. ولا زالت اثار هذا الفرع تشهد بما يحتله من موقع استراتيجي.

نعم، ان مراقبة السواقي والسدود تطلبت منذ القدم اقامة مجموعة من الابراج بين الدواوير المتصارعة، وحكايات اخضاع عشيرة لأخرى أو تهجيرها بحجز مياه السقي لمدة تتراوح بين خمس وسبع سنوات ماتزال تتردد على السنة الرواة المسنين، وتكون نسيج التاريخ الاجتماعي للمنطقة ولذلك فرضت العلاقات الاجتماعية على بعض الدواوير أن تضع قوانين وأعراف محكمة لحل مشاكل سواقيها كما تشهد بذلك أعراف مكتوبة نسوق من بينها العرف المنعقد بين دواوير أيت زَكْرِي ودوار أيت تُومرت (2) الواقعة وسط الحوض، حيث ادى الصراع إلى قيام ايت زَكْرِي بحجز الماء على أيت تومرت مدة سبع سنوات، وأُنهي بعقد تلك الاتفاقية المؤرخة بأوائل محرم عام 1077 هـ موافق يوليوز 1666 م.

(2) مقتطفات من العرف في الملحق بآخر هذا المقال.

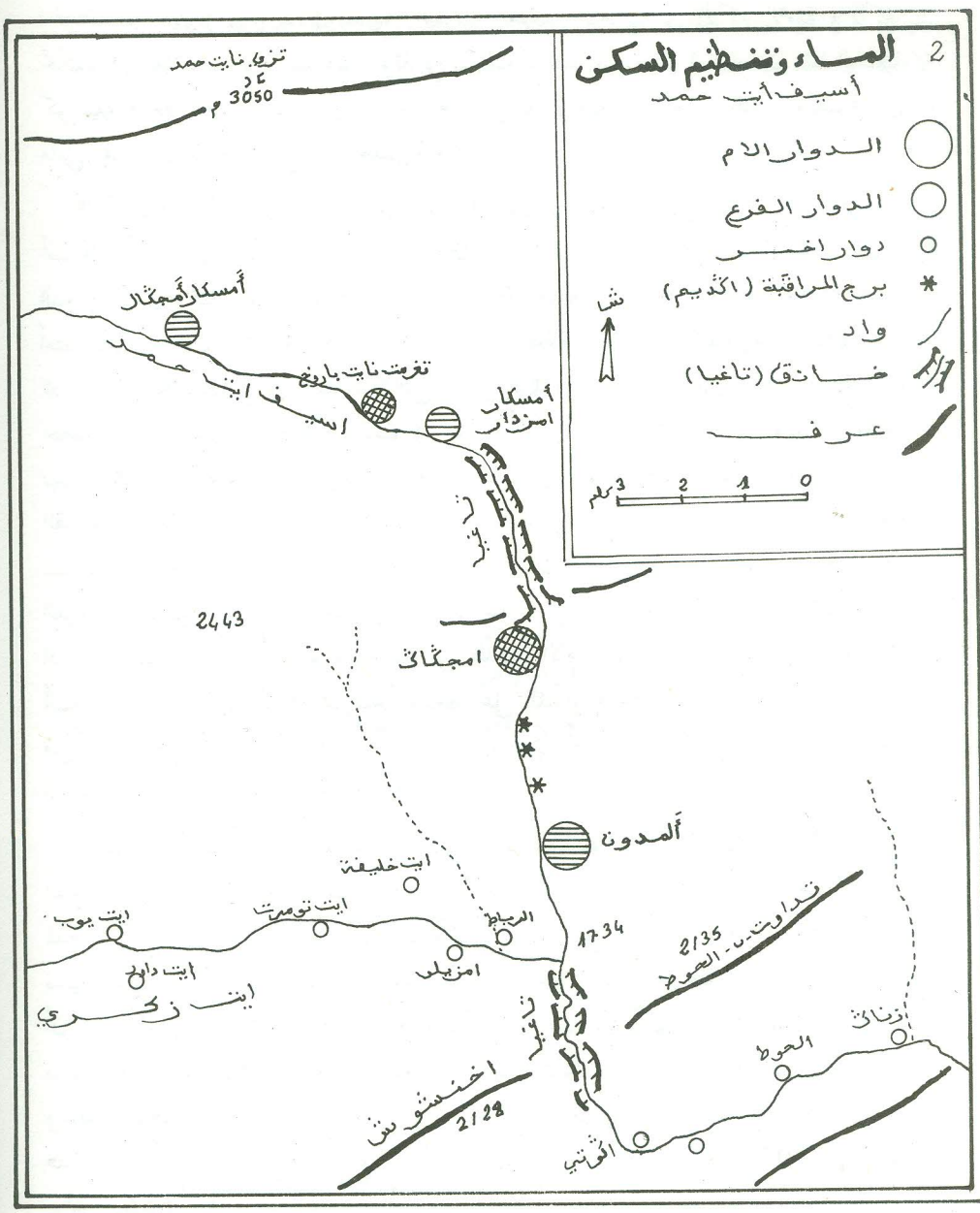
2 الماء وتنظيم السكن
أسيف أيت حمد
الدوار الام
الدوار الفرع
دوار اخر
برج المراقبة (القديم)
واد
خانق (تاغيا)
عرف
شا
3 2 1 0 كلم
تزي نايت حمد
3050 م
أمسكار أمجكار
تغرمت نايت بارونخ
أسيف ايت حمد
أمسكار امزدار
2443
امجكاك
ألمدون
ايت خليفة
ايت يوب
ايت تومرت
المرباط
1734
ايت دابح
امزيلن
ايت زكري
قدارت ن الصوف
2135
الصوف
زناك
اخنصيشو نق
2128
الوتيي

(رسم 2)

ان قنوات السقي كانت ولاتزال محط عناية السكان الذين قننوا مرورها من اراضي دوار إلى دوار اخر، إما بشراء الارض كما هو الشأن بالنسبة لساقية دواوير أيت خْيار ومِرْنة، حيث اشتروا موضع مرور الساقية من دوار أيت كْمَات حسب قولهم من «الواد حتى محراب الصلاة» أي ان الساقية تحتفظ بحق تغيير الموضع بين قعر الوادي وأحواز المسجد. كما أن سكان السافلة يمكن أن يتخلوا عن جزء من صبيب الساقية لصالح الأراضي التي تمر وسطها كما هو الشأن بالنسبة لساقية أيت عَبو التي تمر في أرض اثني عشر دوارا. على انه يمكن أن يفرض مرور الساقية بدون مقابل مخالفا القوانين المذكورة اذا كانت لمستغليها سلطة اقوى اما روحيا أو ماديا. وهذا بالفعل واقع ساقية أيت كْمات اذ تم تمديدها من طرف سلطة الحماية سنة 1935 بعد استصلاح الدائرة السقوية المحيطة بمركز قلعة مكونة. وتعتبر بذلك أطول السواقي في الحوض حيث تبلغ ازيد من تسع كيلومترات، والساقية الوحيدة التي تسقي مساحة زراعية خارج نطاق قعر الوادي، لانها اعتمدت تقنيات عصرية في عدد من أجزائها، اضافة إلى تجهيزها بسد صغير مبني بالاسمنت المسلح.

ان الساقية بعد دخولها إلى الدائرة المسقية تبدأ في الانعراجات، وتتفرع إلى قنوات ثانوية تسمى اغلان (المصرف)، وتميل هذه إلى التعامد مع الساقية الرئيسية التي تكون مع النهر الحدود الخارجية للأراضي المسقية، (رسم 3) أما القنوات الثلاثية فرسمها يكون موازيا للساقية الام، وهكذا يستمر التفرع، والتدرج إلى أن نصل إلى أصغر قناة، وهو الذي يحمل الماء إلى المشارة كابسط تقسيم للارض المزروعة. وانطلاقا من أن حوالي 94% من الملاكين تقل مساحة استغلالياتهم عن هكتار واحد، وأن استغلالية واحدة قد يصل عدد القطع المكونة لها إلى أزيد من خمسين قطعة. فان تصور رسم شبكة السواقي والمساحة التي تشغلها أمر يسير، حيث تخلق نسيجا خاصا يعطي للحقول منظرا فريدا من التقطع، وتكون شبكة السواقي حدودا بين المشارات المختلفة. كما تكوِّن ضفافها مسالك عادة تحف بها الاشجار أو الورود خاصة في الجزء الاسفل والاوسط من الحوض.

اما منسوب مياه الساقية فيقل بالتدرج من أعالي الساقية نحو الاسافل بفعل عوامل متعددة :

ـــ في الاعالي تحمل الساقية كمية كبيرة من المياه، وسرعتها كبيرة، لكن غالبا ما تفيض على الجوانب، فيضيع بذلك جزء منها. بينما يتسرب جزء آخر تحت تأثير المواد التي تبنى بها الساقية، ويتبخر جزء بفعل الحرارة القوية خصوصا أثناء الصيف، رغم

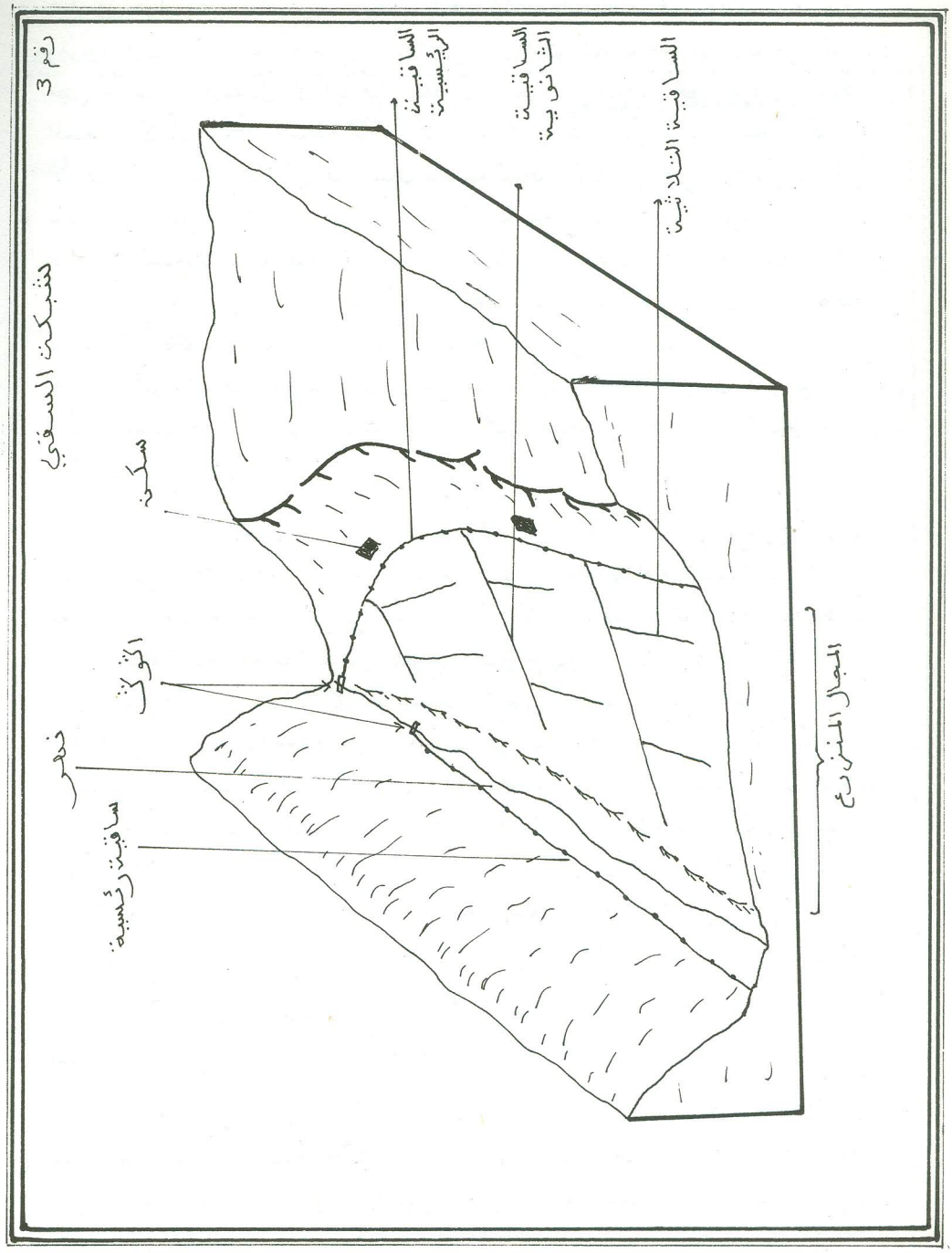
رقم 3
تشبكات السفلي
سكنة
الكوكن
نهر
سافينة رئيسية
السافينة الرئيسية
السافينة الثانوية
السافينة الثلاثية
المجال المنشرع

(رسم 3)

مفعول المحيط الذي تخلقه الاشجار والنباتات (3).

ـــ اما في اسافل الساقية، وبعد أن استعمل جزء من الماء وضاع نصيب اخر، فان ما تبقى تصبح سرعته بطيئة، فيتعرض لتسرب قوي وتبخر أقوى، ويقل بذلك مفعوله الاقتصادي. وهكذا ومبدئيا تتدرج المساحات المزروعة بالنسبة لكل ساقية، بل تتدرج المحاصيل الزراعية من الاعلى نحو الاسفل، مالم تتدخل عوامل وعناصر سلطوية أو تكنولوجية.

ان تقنية السقي المستعملة في المنطقة هي الغمر (الفيض)، حيث تقسم كل «مشارة» إلى أحواض بواسطة كومات ترابية تدعى «أبادو» أو «تيكت» وتمكن الماء من الاستقرار والركود على شكل ضاية لمدة زمنية.

ان هذه التقنية تزيد من قوة تبخر المياه، كما أنها لاتراعي حاجيات المحاصيل الزراعية من الماء، ولاحاجيات التربة، مما قد يؤدي إلى غسلها واختناق النباتات، لكن الفلاح يهمه بالدرجة الاولى ان يستعمل حقا من حقوقه بطريقة «أمثل» في الوقت الذي يحصل عليه، وهذا يفرض علينا ضرورة البحث في ملكية الماء وابعادها الاقتصادية/الاجتماعية.

2 ـــ مياه السقي ملكية جماعية رغم اقترانها بالأرض.

1.2 ـــ الملكية الجماعية للماء.

يعد وجود الماء من العوامل الاساسية المتحكمة في استقرار السكان منذ القدم، بل ومن العناصر التي لاغنى عنها لضمان وجود الكائنات الحية، لذا اعتبر امتلاكه واستغلاله مؤشرا للقوة والسيطرة على الطبيعة. ونظرا لاهميته هذه، وما يتطلبه التحكم فيه من تنظيم، اعتبرته الشريعة الاسلامية ملكية جماعية لكي لايُستغل كوسيلة للضغط. كما جاء في الحديث : «الناس شركاء في ثلاثة اشياء : النار والماء والكلأ» ويوحي هذا الحديث وكأن الناس لهم حق التصرف فيه حسب إمكانياتهم وحاجياتهم وكأنه لا يخضع لمعاملات تجارية، ولا يمكن أن يُملك لصالح شخص معين. غير أن فقهاء المالكية اجتهدوا واعتبروا مياه الآبار والعيون الموجودة داخل عقار شخص ما، أو التي أصرف على تفجيرها مال، ملكية خاصة. وليس للآخرين عليها سوى «حق الشرب»، كما أنه

---

(3) يقدر «الحليمي» الكمية الضائعة من الماء ب 80 إلى 85% في تساوت. وهذه النسبة تبدو مرتفعة جدا، علما بأن لها علاقة بطول القناة ومواد بنائه ونسبة انحداره، وطول مدة الاشعاع الذي يتعرض له، انظر :

LAHLIMI (A) les terres irriguées et le monde rural de la Tassaout moyenne R.G.M. n° 11 1967, p 3 - 38.

وبموجب ظهير 1 يوليوز 1914 (4). ادخلت المياه ضمن ممتلكات الدولة. إن تقاليد القبائل في هذا الباب تقتضي ضرورة بسط نفوذها على مياه الأنهار وامتلاكها، فحق الملكية الجماعية على الماء يشترط أن يستفيد السكان الموجودين على نفس المجرى المائي منه، إلا أن هذا الحق الجماعي، وعلى مستوى واقع المنطقة يعرف بعض الحدود، ذلك أن سكان العالية أحق من سكان السافلة، مادام حق الاستغلال يتم حسب الامكانيات والحاجيات، وبالتالي لا يستفيد سكان السافلة إلا من الفائض المائي الذي لا يستغله سكان العالية. وبما أننا في نطاق جاف، فهذا الفائض محدود جدا خلال فصل الصيف وسنوات الجفاف، ومعناه أن الذي يوجد في العالية يعتبر المستفيد الأول، ما لم توجد عيون أخرى لتغذية الجزء الأسفل، فإذا وجدت هذه العيون فإن تلك الحقوق عل الماء يختل توازنها لصالح سكان السافلة، إذ يسقط عنها الحق الجماعي، ولا يمكن رفع المياه وإعادتها لسقي العالية طبيعيا ولو اشتد بها الجفاف. وحتى إذا أمكن تقنيا فلا يجوز أن يتم عادة إلا إذا كان لصالح سلطة قاهرة.

يزيد تزكية لحقوق سكان العالية على الماء ماتعود سكان السافلة اللجوء إليه في حالات الجفاف، حيث يستعطفون سكان العالية اما بواسطة أُضحية (ذبيحة) أو تتدخل شخصيات ذات سلطة روحية أو دنيوية مثل رؤساء الزوايا وبعض الاعيان وذلك قصد تحرير الماء لصالح السافلة لفترة زمنية معينة، لكن هذا التدخل يمكن الاستجابة له حبيا ولايجبر سكان العالية على التنازل عن حقهم، عدا اذا تدخلت سلطة مخزنية، منطلقة من مبدأ ملكية الدولة للماء. ويزخر تاريخ المنطقة في فترة الحماية بأمثلة متعددة لهذه التدخلات. فقد كتب ضابط الشؤون الاهلية لدائرة بومالن دادس سنة 1932 مايلي (5) : «طيلة السنة لم تسقط أمطار على السفح الجنوبي للاطلس الكبير، فتضرر سكان «أيت سدرات السهل» من الجفاف، وطلبوا من إخوانهم «ايت سدرات الجبل» تحرير الماء لمدة اربعة ايام حتى يتمكنوا من سقي مزروعاتهم ففعلوا بلا معارضة، بينما تدخل الخليفة الكلاوي عند قبائل اهل دادس التي توجد بين العشيرتين...» ويلاحظ هنا أن التدخل كانت له صبغة الخيار والاستعطاف بالنسبة «لأيت سدرات الجبل» نظرا للعلاقة القبلية التي تجمع الفرقتين رغم تباعدها مجاليا. بينما اكتسى طابع الالزامية بالنسبة «لاهل دادس» حيث تم اللجوء إلى السلطة المخزنية. كما أن الروايا الموثوقة تؤكد انه في نفس الفترة، اضطرت السلطات المحلية بقلعة مكونة ان تلجأ إلى القوة لاغاثة سكان

---

(4) Ministère de l'Agriculture et de la réforme agraire
législation et réglementation des eaux au Maroc (receuil de textes) novembre 1983.

(5) Roche (Lieut) Service des affaires indigenes de Boumalne du Dades
Notes provisoires sur la condition juridique des eaux dans les tribus du Moyens Dades.
R.G.M. n° 3 Avril 1933.

سافلة الوادي، حيث فرضت على سكان العالية التخلي عن جزء من الماء لمدة معينة كل اسبوع.

ان مشكل الماء ظاهرة معاشة وبصفة دائمة في المنطقة، الا ان حدَّتها تبرز بين الفينة والاخرى. فحتى وقتنا الراهن وفي بداية الثمانينات حيث توالت سنوات متعددة من الجفاف، تضررت منها كل مناطق المغرب، فجفت مياه نهر دادس، بينما تناقص صبيب رافده أسيف امكُون إلى حد أصبح معه عاجزا عن سد حاجيات مستغليه، بالضبط صيف 1983 تضررت المنطقة السفلى كثيرا، فعمل شريف زاوية مولاي عبد المالك على احياء تلك العادة السالفة الذكر. فطلب مستعطفا دواوير امكُونة الموجودة في العالية والتي مبدئيا تكن للزاوية احتراما رغم عدم انتمائها لنفس القبيلة، ان تخصص للسافلة بضعة أيام في الاسبوع قصد ري المغروسات، الا ان طلبه قوبل بالرفض. وقد برر بعضهم هذا الرفض بدعوة ان الشريف تخلى عن صبغته بعد تعاطيه للسياسة، وخوضه للحملات الانتخابية بدل لزومه الحياد. في نفس السنة أوقع الجفاف اضرارا بالغة بدواوير «أيت حمد» خصوصا أمجكّاكّ والمَدُون وهما دواران يشتركان في تقسيم مياه نهر «أيت حمد» إلى حد جعل دوار ألمَدُون يتخلى فيه عن جميع الزراعات، بينما تخلى دوار أمجكّاكّ، وهو الموجود في العالية، عن أزيد من نصف مساحته المزروعة. فطلب سكان المدون آل أمجكّاكّ ان يسمحوا لهم بحصة مائية قصد ملء خزان (مطفية) يستغل في الشرب وارواء الانعام، فرفضوا. وعندما مُثلا أمام السلطات المحلية لم تمكنهم من ذلك.

من هنا يبرز ان الحق الجماعي على الماء كما يفهم عامة له حدود على مستوى التطبيق، على أن المؤسسات التي كانت تصونه بدأ يعتريها الخلل. وباعتبار أن الفرد عنصر داخل الجماعة، يمكن ان نتساءل عن دوره في التأثير على هذا الحق.

2.2 ــ اقتران ملكية الماء بملكية الارض

ان حق الاستغلال الذي كان للجماعة على الماء انتهى إلى حق التملُّك، ويعني مبدئيا ان لكل الاشخاص الذين يكونون الجماعة حقوقا خاصة على الماء، ذلك أن حق استغلال الماء رهين بامتلاك الأرض، ومن لا أرض له لا حق له على الماء، باستثناء حق الشرب والنظافة واستغلاله في البناء. وقد نجم عن اقتران الماء بالارض وجود ملكية فردية على الماء. فالجماعة لها حقوق على الماء، وكل فرد داخل الجماعة يتمتع بحق امتلاك ارض زراعية، واشتراكه في استصلاح الساقية يمتلك معها حصة من الماء والملكية هنا ناجمة عن عاملين : أولهما الانتماء إلى الجماعة وثانيهما استثمار العمل الفردي في خدمة الساقية الجماعية واستصلاحها والدفاع عنها، وبما أن ملكية الارض تقترن بملكية الماء،

فان من حق المالك أن يتصرف في ملكه ببيعه أو تفويته، وهذا الحق هو الذي دفع الجماعة إلى ممارسة حق الشفعة ضد الفرد حتى يتسنى لها منع تسرب الاجانب إلى داخل العشيرة لأن وجودهم قد يخل بتوازنها، لانها تضطر ان تتعامل معهم في إطار العناصر الحيوية اللازمة لالتحامها.

ان حق الملكية الخاصة على الماء يتجسد في الحصة الزمنية التي تخصص لكل استغلالية، فبينما تقدر حصة كل فرد بكمية المياه عند الدواوير التي تستغل مياه العيون بعد تجميعها داخل صهاريج (تافْراوت) فإن التوقيت الزمني مهما كانت وسائل قياسه لاتناسبه كمية مائية قارة بالنسبة للاوضاع الاخرى.

ان الفرد غير المالك للارض له حق استغلال المياه الجماعية لفائدته الخاصة مالم يضر بالحق الجماعي. فله أن يستغل سرعة وانحدار ساقية معينة كطاقة لتحريك طاحونة مائية شريطة عدم تحريف اتجاه مياه الساقية، أما عندما يهم الامر استغلال المياه في سقي الارض الزراعية فيتضح ان الحقوق تصبح بالفعل مقصورة على المالكين للارض الزراعية القابلة للسقي اذ يعتبر من استصلح ارضا مواتا وأراد سقيها مزاحما لاعضاء الجماعة في حق من حقوقهم. ومن الامثلة على ذلك مايعرفه وادي دادس حيث قام أحد العمال بعد عودته من المهجر الاوربي على احياء ارض موات بعد استصلاحها خارج النطاق المسقي، فجلب إليها الماء بواسطة مضخة وضعت في الساقية الرئيسية، فعارضته القبيلة مدعية ان الضخ قلل من صبيب الساقية، وبالتالي من قدرتها على سقي اراضي ذوي الحقوق. نفس المشكل طرح على صعيد الاراضي الموات المسماة «البور» والتي كانت ملكا لزاوية مولاي عبد المالك، حيث استصلحها اصحابها الجدد، وكان سقيها يتم عن طريق تحريف ساقية مشتركة بين دواوير متعددة، الا انه عندما قلت مياه النهر خلال سنة 1982 وبدأت السواقي تجف، مُنع المستغلون الجدد من السقي بدعوة ان تلك الاراضي لم تكن تسقى من قبل، اضافة إلى أن اصحابها لم يشاركوا في استصلاح واكتناس السواقي، لذا يجب عليهم أن ينتظروا حتى يكون هناك فائضا من الماء فيستغلوه.

هكذا ينجم عن التفاوت في الحقوق على الماء تفاوت اقتصادي واجتماعي يعززه ارتباط الارض بالماء، فإلى أي حد استطاع السكان التأثير على هذا التفاوت انطلاقا من توزيعهم لمياه السقي، وماهو تأثير هذا التوزيع على الاستغلال ؟ ذلك ما سيتضح من خلال نموذج تنظيم السقي لدى سكان دوار أمجكاك.

3 ــ نظام توزيع مياه السقي : نموذج دوار امجكاك.

تختلف أهمية العناصر المحددة للإنتاج الزراعي حسب أجزاء الحوض. فإذا كان عاملا التضاريس والمناخ يحدان من انتشار الزراعة داخل الأودية الجبلية، فإن حدة هذين

العنصرين تقل في منطقة الواحات حيث يظهر توازن غير ثابت بين امكانيات السقي والمساحات المزروعة. أما وسط الحوض فان نطاق سكان فخدة ايت مْرَاو يعاني من قلة الاراضي الصالحة للزراعة، بينما يعاني نطاق سكان فخدة أيت حْمد وأيت زَكْرِي من قلة المياه، مما سبب داخل النطاقين الاخيرين نزاعات تتجدد كل سنة.

1.3 ــ الماء موضع صراعات بين الدواوير.

حينما يخترق أسيف نايت حْمد وهو أحد روافد أسيف امكْون الموسمية اراضي دواري ألمدون وأمجكّاكّ بعداجتياز خانق (تَاغْيا ــ ن ــ امَسْكار) يصل إلى منطقة تنفرج فيها التضاريس. وينبسط قعر الوادي متشكلا من مصاطب نهرية قابلة للزراعة اذا كانت كمية الماء كافية. ويمتد هذا «السهل» الداخلي حتى جنوب ألمدون حيث ينتصب عرف يعبره النهر بطريقة مستعرضة مشكلا خانقا طويلا وضيقا (تَاغَيا ــ نُ ــ اكُوتي). يتميز النهربين الخانقين بموسميته، وقلة مياهه، حيث يجف سليله في غير أوقات الفياضانات علما بانه يعتبر المصدر الوحيد للسقي اذا استثنينا بعض العيون التي تظهر عند مدخل المضيق الجنوبي.

والجدير بالذكر أن المساحة المزروعة داخل الدوارين حسب ماتقدمه ارقام الضريبة الفلاحية لا تتجاوز 92 هكتار.

وحتى يمكن أن نتصور حجم الصراعات القائمة حول الماء لابد من الوقوف على التداخل المعقد الذي يعتري اسلوب توزيع حصص الماء، وقد يبدو ذلك التوزيع بسيطا لاول وهلة كما في الصورة التالية.

جدول رقم 1 : نظام توزيع الماء بين دوارين أمجكّاكّ وأَلْمدون

الدوار	الموضع	حصة الماء	المساحة المزروعة
أمجكاك	العالية	4 أيام في الأسبوع	44,2 هـ
ألمدون	السافلة	3 أيام في الأسبوع	47,8 هـ

ان دوار المدون كان عليه أن يتخلى عن يوم واحد في ظرف كل 22 يوما لصالح دوار ايت خْليفة، وقد كانت هذه العلاقة مصدر صراع دائم بين الدوارين استمر حتى الموسم الحالي (1986). أما الأيام المخصصة لدوار أمجكّاكّ فإنها توزع أيضا على أربعة أسهم متساوية مبدئيا، حيث قسم الدوار إلى أربع فرق، تستغل كل واحدة منها المياه

المتوفرة لمدة اربعة وعشرين ساعة، وتبدأ حصة كل فرقة عند اذان المغرب من كل يوم، ومن الاكيد ان هذا التعقيد جاء بكيفية تدريجية حيث يبين أحد العقود ان التقسيم كان في بدايته بسيطا، اذ قسم سكان الدوار إلى اربع فرق تملك مساحات زراعية متساوية، وقد بني هذا التقسيم على اربعة عظام (إغصان). وينص هذا العقد على أن تلك الفرق تتقاسم اعباء ونفقات الدوار. لذا ربط تقسيم الماء بعدد ضيوف كل فرقة بل كل أسرة كما ربط عدد الضيوف بالممتلكات الارضية حيث اصبح الضيف بمثابة وحدة قياس المساحة، ويعادل كل ضيف 0,25 هـ. وهكذا نلاحظ ان تقسيم الماء بين الدوارين كان اساسه جغرافيا، بينما بُني التوزيع على اسس اقتصادية وبشرية على مستوى كل دوار مما يزيد للمشكل تعقيدا كما يبين ذلك النموذج التالي من دوار أمجكاك.

جدول رقم 2 : توزيع الماء خلال صيف 1987 بدوار أمجكاك (6)

نوبة الماء باليوم	اسم المجموعة البشرية	المساحة الأصلية1	المساحة الحالية2	عدد الأسر المستغلة2
الأحد	ايت إغرم	12,75 هـ	12,8	12
الاثنين	ايت أزلاك	12,75 هـ	10,1	27
الثلاثاء	ايت بونزار	12,75 هـ	10,6	16
الأربعاء	امزيلن	12,75 هـ	9,57	28

ان التعقيد لا يقف عند هذا، بل نجد أن هذا التناوب نفسه يتغير كل سنة. حيث يعتبر يوما الأحد والأربعاء ذا أهمية قصوى، سواء في تحديد العلاقات ما بين دواري أمجكاك وألمدون أو بين فرق نفس الدوار. ذلك أن الساقية المشتركة بين الدوارين يبلغ طولها حوالي أربعة كيلومترات، يستغل منها دوار أمجكاك أكثر من النصف. وحقوقه على الماء أكبر من حقوق دوار ألمدون باعتبار موضعه في العالية أولا، وباعتبار أن الساقية تمر وسط أراضيه ثانيا. وبناء عليه فرض على سكان «ألمدون» أن يأخذوا الماء يوما الأربعاء مساء من عالية الأراضي الزراعية لدوار أمجكاك، وهذا مجاليا معناه : إذا كان صاحب النوبة يوم الأربعاء يستغل الماء عند النهاية الجنوبية للدائرة المسقية فإنه يكون قد استفاد من حوالي ساعتين إضافيتين من الماء لأن الذي أخذ الماء في العالية وجب عليه أن ينتظر نهاية الوقت المحدد للنوبة السابقة، أما مالك هذه الأخيرة فيستفيد من المياه الموجودة في الساقية والتي تدعى «تِرسّة» في ما بين الحقل ومكان اسقاط الماء.

(6) 1 ــ احصاء وثيقة الضيوف علما أنها اغفلت اراضي الاشخاص المعنويين.
2 ــ احصاء كنانيش الضريبة الفلاحية وتقل ارقامها عن الحقيقة.

اما سكان أمجكاك فيسمح لهم يوم الاحد بأن يأخذوا الماء في سافلة دائرتهم السقوية اي عند الحدود العليا لدوار ألمدون، فهذا معناه من جديد حرمان سكان ألمدون من المياه الموجودة داخل الساقية. وقد كانت هذه التحديدات منذ القديم موضع خلافات وصراعات (7) أدت إلى توطن عداوة بين الدوارين، وكانت السبب في اقامة عدد من ابراج المراقبة عند رؤوس السواقي.

وانطلاقا من اهمية اليومين المذكورين فلا تزال تجرى القرعة في بداية كل موسم فلاحي بين فرق دوار أمجكاك لمعرفة صاحب الحق في إسقاط الماء أولاً.

2.3 ــ مياه الساقية والعناصر الاقتصادية الاجتماعية.

نحاول في المستوى الثاني من التحليل أن نقوم بضبط التفاعلات بين الماء والبيئة داخل الدوار كإطار اقتصادي واجتماعي وسياسي.

فإذا أخذنا مثال الدائرة المزروعة في دوار أمجكاك نجد أنها تسقى بواسطة أربع سواقي رئيسية، وتتبع كل فرقة في نوبتها ترتيبا معينا في السقي. ويتعلق هذا الترتيب أولا بالسواقي حيث تتناوب عليها فرق الدوائر المسقية الواحدة تلو الاخرى، الا أن هذا التتابع لايعني ان جميع الحقول التي تغطيها ساقية واحدة تسقى في نفس النوبة، وانما يكون التتابع بين الحقول التي تملكها الفرقة في الدائرة المعينة، بينما تترك الحقول التي توجد في حوزة الآخرين على شكل لوحة الشطرنج، وهكذا عندما تتولى الفرق الاخرى نوبتها من الماء تعود مرات عديدة إلى نفس الساقية، لسقي الفراغات التي تبقى بعد نوبة كل فرقة. وعندما تنتهي مدة استغلال فرقة للماء بعد أذان المغرب، تبدأ الفرقة الثانية نوبتها في سقي مكان ليس بالضرورة استمرارا لنفس الموقع الذي توقفت فيه نوبة الفرقة المنسحبة.

ان المياه التي يستغلها الدوار لاتكفي خلال الاربعة ايام المخصصة له لتغطية كل الدائرة المسقية، وانطلاقا من ذلك فان السقي يتوقف دون اتمام المساحة المزروعة، وتعمل كل فرقة على اتمام سقي حقولها مبتدئة بالحقول التي توقفت عندها النوبة المنصرمة. وهكذا فنفس الحقل يعرف نوبة سقوية تفصلها عن نوبة مقبلة مدة تصل مابين 15 و 30 يوما حسب اهمية المساحة المزروعة وحسب كمية المياه المتوفرة في كل فصل.

خلال سنوات الجفاف الحاد يتفق السكان على التقليل من المساحات المزروعة أو

---

(7) نشهد منها بقضية سجلت بمحكمة قلعة مكونة تحت رقم 35 يوم 15 ابريل 1958 وقضي فيها يوم 4 يناير 1963.

التقليل من بعض المحاصيل المتطلبة للمياه بكثرة مثل الفصة والخضروات، وانطلاقا من السمات التي تتصف بها الشبكة المائية التقليدية، فان السكان يعملون على التخلي عن زراعة الحقول الموجودة عند النهايات البعيدة للسواقي لان كمية كبيرة من المياه تضيع بالتبخر والتسرب قبل الوصول إليها، لكن مشكل ضرورة تقليل المساحة المزروعة يفتح ملف مشكل اجتماعي واقتصادي، اذ تعكس خريطة توزيع الممتلكات والأثربة، وبأمانة خريطة الفئات الاجتماعية المكونة للدوار، ولابأس ان نوضح ذلك بأمثلة :

فالفرق الميسورة مثل ايت إغرم وايت بونزار غالبا ما تملك مساحات متسعة وممركزة في أعالي السواقي وبالتالي فان تخفيضها للمساحات المزروعة لايؤثر كثيرا في مواردها. كما أن الجفاف لا يعنيها نسبيا. أما الفرق الأخرى مثل إمزيلن وأيت أزلاك فأغلبية حقولها عبارة عن مدرجات تربتها محجرة، أو توجد عند نهاية السواقي، وبذلك لا يسعها ان تخفض من المساحة، لأن ذلك كل ما تملكه.

ورغم ما يبدو من ان الماء قسم في البداية على أساس المساواة بين المساحات المملوكة من طرف الفرق الاربعة. فان الخلل يتجلى في ان بعض الفرق تستطيع سقي حقولها كل 15 يوما رغم أهمية مساحاتها، بينما الفرق الاخرى تطول المدة إلى ما بين 22 و 30 يوما، ومرجع ذلك إلى الضياع الذي يلحق المياه لطول السواقي وتشتت الملكيات.

هذا التفاوت أيضا بين عالية السواقي وسافلتها يحدد نوعية المحاصيل الزراعية التي يقبل عليها السكان. ففي العالية، وعلى مقربة من المجال المسكون، حيث تفوق مياه السواقي حاجيات الارض فان السكان يزرعون العلفيات مثل الفصة وكذلك الخضروات مثل اللفت والجزر والبصل والبطاطس ثم الاشجار خاصة التين واللوز والجوز والمشمش والخوخ...، بينما عند نهاية السواقي تسيطر الحبوب وتغيب المغروسات باستثناء بعض اشجار اللوز.

ان نظام السقي المبني على التناوب كما وصفناه يؤدي إلى ضياع كبير للماء ويسفر عن تنظيم معقد، الا انه مفيد في نظر السكان لان المياه التي تعاد إلى نفس الساقية اربع مرات في الاسبوع، يتسرب جزء منها ويمكن الحشائش والاشجار التي تحف بالقناة من الانتعاش وبذلك يستفيد كل الاشخاص الذين لهم حقول بجوار الساقية، ويعتبر هذا عامل هام دفع ببعض السكان إلى معارضة تبليط السواقي المجاورة لحقولهم لان ذلك في اعتقادهم سيحرم الماشية من الكلأ وسيعمل على قتل الاشجار التي لاتسقى مباشرة، وهو نفس المبرر الذي قدم لسكان دوار ألمدون عندما طالبوا بتبليط قعر الوادي واستغلاله كقناة لايصال الماء إلى دائرتهم السقوية، فلقي المشروع معارضة بدعوى ان

ذلك سيؤدي إلى قتل الاشجار التي يغرسها السكان لصدِّ الفياضانات مما سيفتح الباب امام هذه الاخيرة لتغمر الحقول.

ان من سلبيات نظام السقي المذكور ايضا جعل العمل الفلاحي متواصلا طول السنة. ذلك ان المعاملات العقارية التي تعرفها الارض داخل الدوار، إما بواسطة الشراء أو الارث أو التبادل، والتي تشمل الارض والماء معا. تجعل عددا من الاسر المالكة تجد نفسها خلال أربعة ايام في الاسبوع مجندة ومنشغلة بسقي حقولها، فعليها ان تحرس على نوبتها لدى كل فرقة. لان هذا التنظيم يعني ايضا ان كل حقل لم يحضر مستغله أو المكلف به ابان وصول الماء إليه يتخطاه السقي ويحرم منه إلى نوبة اخرى.

انها تعقيدات تعمل على ايقاد الصراعات بين السكان، وكانت القبيلة تحرس على حلها في اطار الجماعة، مستعينة برجل له دراية يدعى أعَلاَّم أو أمْغَارْ ــ نْ ــ ومانْ معتمدا على اسهم ذوي الحقوق وممتلكات كل اسرة من الارض، وهو الذي يقوم بتوزيع اشغال استصلاح السواقي على اساس يتناسب وملكية الماء والارض، على ان هذا الاساس كذلك تطور بتطور المؤسسات، فاصبح كل مستغل لاينخرط في الاستصلاح العام وانما يقوم فقط باستصلاح جزء الساقية المار امام استغلاليته، بينما يشترك من لهم اراضي غير مجاورة للساقية ومن لأرض لهم في استصلاح الجزء الاعلى من الساقية، وهذا الجزء يوجد عادة خارج النطاق المزروع. وتستثنى من هذه الكلف ممتلكات الاحباس حيث تنوب عنها الجماعة.

هكذا، فبعد مرحلة التعادلية البدائية ومرحلة النضج والتعقيد دخل نظام السقي في مرحلة ثالثة اهم مايميزها :

ــ تفكك المؤسسات الاجتماعية حيث تدخلت الدولة في شؤون الدوار لفض النزاعات بين العشائر والاشخاص، وتدخلت في اصلاح السواقي في اطار الانعاش الوطني بواسطة عمال مأجورين جُلبوا خارج الجماعة وليسوا ممن يهمهم الامر مباشرة مما أدى إلى تلاشي الروابط الاجتماعية وتأثير المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية.

ــ دخول النقود إلى الارياف وتزايد حاجيات السكان وتبعيتهم وقد نتج عن ذلك كون السكان عمدوا إلى اختصار النظام، وذلك بتعيين شخص أو شخصين يسمى إمَسْوِي أو أمَزال ليتكلف بسقي الحقول مقابل اجرة عينية أو نقدية، وتسقى الحقول عندئذ بالتتابع بدون مراعة المالك، وبدون الزامه بالحضور وهذا النظام اذا افرزه تحول المؤسسات الاجتماعية، فقد زادت من حدته الهجرة القوية التي شهدتها المنطقة، على أن هذه الوضعية شجعت السكان على الانحراف نحو اشغال أخرى غير الفلاحية. فهل هذه نهاية أم هي فقط مرحلة من مراحل تطور علاقات الانتاج في اطار هذا النظام السقوي ؟

خاتمة :

ان هذه اللوحة تبين بوضوح ان الاهتمام بموضوع السقوي فرض نفسه خاصة داخل النطاقات الجافة وشبه الجافة، ومرجع هذه الاهمية كون الماء يعتبر أهم عنصر تتمحور حوله الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، ومن ثم فان النظام السقوي مرآة تنعكس عليها كل التطورات التي تشهدها الارياف.

فالنظام السقوي له علاقة بموضع التجمعات البشرية في تلاحمها وتعارضها، وبالمشهد الزراعي وطرق تنظيمه. ويبين النموذج الذي تناوله التحليل أهمية مناقشة مشكل الملكية المائية وتأثيراته على العناصر المجالية الاخرى. كما يبرز المراحل الثلاث التي مر منها النظام وهي بالتوالي :

- مرحلة الجماعة الملتحمة والمصلحة العليا
- مرحلة النضج والتعقيد وفقدان التوازن التقليدي
- مرحلة تفكك المؤسسات الاجتماعية ومحاولة خلق توازن جديد.

واذا ركزنا في مجال العلاقات البشرية على ابراز مظاهر الصراع المستمر على عنصري الماء والتربة، فلا ينبغي ان تخفي علينا هذه المظاهر التي تبدو سلبية مظاهر ايجابية تتجلى في تكريس عبقرية العنصر البشري للحفاظ على التربة والماء، والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، فكان انسب الانظمة تلك التي انبثقت من خلال التفاعلات مع المجال ولذلك نستخلص من هذه اللوحة ان كل التدخلات التي تستهدف اعادة تنظيم المجال الريفي يجب ان تتفادى التجزيئات السهلة والحلول التقنية المجردة وان تأخذ المنظومة بطريقة شمولية.

عقد توزيع الماء (8)

ملحق :

«...اتفقت القبيلة المباركة بني سَكْرِي على مصالحهم ومصالح بلادهم وساقيتهم وقسموا الماء لما أرادوا أن يُراقبُوه حيث يتنازعون مع أيت تُومرْت من قِبل الماء ويتنازعون بينهم وهم بنو سَكْري، كيف يجعلون له ويتفقون عليه فقسموه على اربعة اسهم [...] ويتكفل كل واحد باخوانه على من يَرُدُّ الماء في نوبة أخرى ويتكفل به حتى ماجعل عليه القبيلة من الإنصاف [...] ودخلنا في أحكام العقدة التي اشترطت القبيلة المباركة بني سَكْري في مصالح ساقيتهم عند رفْدها حين خلاها بني تُومَرْت ونزعوا عليها [...] حتى سمعوا اهل القبائل عليهم وتنازعوا عليهم وكسَّروا تلك الساقية حتى عدموه من ذلك الموضع الذي كانوا فيه حتى لم يظهر فيه قليل ولا كثير ولايقدرون ان يَرْفَدوه من جهة العدو وضربهم بالرصاص في ذلك الموضع.

ويتفقون القبيلة ان يَرْفدوه، وطلعوا وهبطوا حتى بقي لهم عارٌ ولا كَشِفَةٌ بينهم وبين اصحابهم وجعلوا مَزَارِقهم (9) ورفدوا الساقية وجعلوا الجديد فوق القديمة ويتفقون كلهم خصوصا وعموما على ان أولاد سيدي بُوبْكَر انهم ادخلوهم في الساقية الجديدة كمثل القديمة بيوم الجمعة بالسقي والتَّصريف سوى ضيفانه (10) والحَرْكَة وسخَائِرَ القبيلة وتِضَفْ (11) القصور والبروج. ويشترطون بينهم مرابطين ولاد سيدي بوبكر كل من ردَّ الماء في نوبة اخر يَتَضِفُ بِتِيرانِ اثنين ومُدٍ (12) من القمح وستة

---

(8) مقتطفات من عقد بين دواوير ايت زكري الجبل ودوار أيت تُومَرْت وهي عشائر تنتمي إلى قبيلة امغران على السفح الجنوبي للاطلس الكبير الاوسط. الوثيقة محررة بلغة دارجة بالامازيغية. وتتكون من صفحتين من الحجم الكبير، وتوجد النسخة الاصلية في دوار أيت دَاود بايت زَكري.

(9) مزارق : ج مزرق. شخص يتكفل بضمان أهل عشيرته.

(10) ضيفان : ج ضيف. كما سلف ضيوف القبيلة تقسم بين السكان على قدر الممتلكات من الماء والارض.

(11) تِضَف : حراسة ومراقبة داخل الابراج. وكانت تقام حسب تناوب معين يراعي الممتلكات.

(12) مُدٌ : وحدة قياس الحجم وتعادل حوالي 30 كلغ.

أمْدَادٍ من السمن وكبشٍ أمْغُوسْ (13). وكل ماجاء من ذلك الانصاف يتقسمه على أربعة اقسام، سهم لكل ربع [...] وكلما جاءت الساقية فيه من الديُور والنَّوادْر وغيره من الملك لم يتعرض لتلك الساقية وقطعوها فيه واعطوا لاهل ذلك الملك مقدار ذلك، والساقية القديمة لايَخْليها احد من القبيلة [...]. أوائل شهر الله المحرم عام 1077 هـ [يوليوز 1666 م] وأعيد نسخه 13 شهر الله رمضان المعظم 1238 هـ. [24 ماي 1823 م].

(13) كبش امغوس : كبش بالغ حوالي 3 سنوات من العمر.

ابن حمزة محمد
شعبة الجغرافيا
كلية الآداب

مجلة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الرباط

العدد الثالث عشر

1987